من ردود المراديِّ على النحويِّينَ في الجنى الداني

د. عمر علي محمد الدليمي
كلية القانون والشريعة – الفلوجة / جامعة الأنبار

الخبير اللغوي
د. محمد شهاب أحمد العاني

ملخص البحث

يقوم هذا البحث بعرض بعض ردود المرادي على النحويين في كتابه الجنى الداني، وقد بني البحث على سبع أدوات في عشرة ردودٍ، بني بعضها على الجانب العقلي الفلسفي وبني بعضها الآخر على النقل والسماع.

وقام الباحث بدراستها بحسب قيمة المسألة و أسلوب الرد.

ولم يكن هذا البحث ليعنى بجمع الردود كلها، بل كان مقدمة لكتاب سيشمل ردود المرادي في الجنى كلها، أما هنا فطبيعة حجم البحث تتطلب منا الاختصار والحذف في أحيان. والله لموفق.

المقدمة:

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على اشرف خلق الله وعلى آله ومن سار على هداه.

أما بعد : فتعد الردود من أبرز سمات النحويين المتأخرين فقلما نجد نحوياً لا يلهث بالردود ولا يخوض في غمارها.

وتتنوع أشكال الردود بحسب ثقافة النحوي أو المصنف، فإن كان متأثراً بالفلسفة والمنطق فستجد أن ردوده تأخذ منحى فلسفياً، وإن كان متأثراً بمدرسة الحديث والسنة فستجد أن ردوده تأخذ منحى النقل أو السماع.

أما إذا تنوعت ثقافته وتأثرت ميوله بفنون عدَّة فستجد أن الردود ستأخذ طابع التنوع والاختلاف.

وممن كان من هذا الأخير صاحبنا الشيخ العلامة ابن أم قاسم المرادي، إذ إنك تجده في ردوده لا يسير على منحى واحد ولا يتبع مدرسة معينة، بل تراه فلسفياً تارة وتراه معتمداً على السماع تارة ثانية، وتارة ثالثة يعتمد على النقل و هلم جرًّا.

وكنت قد قرأت كتابه الجنى الداني الذي صنفه في الأدوات والحروف فوجدت فيه الكم الوافر من الردود فقررت أن اجمعها وادرسها في بحث يخدم الدارس أولاً ثم القارئ ثانياً ،ولكن لما كانت الردود كثيرة لا يسعها بحث مصغر إذ للبحوث شروط عند النشر من بينها أن لا تجاوز الحد المقرر للصفحات المطلوبة . قررت أن أتناول قسماً منها دون أن يكون هنالك تمييزٌ بينها، لان اغلب الردود يحتاجها الدارس، ولكن التي انتقيتها اعتمدت فيها على مبدأ تنوع أسلوب الرد، وليس على أهمية المسألة أو عدم أهميتها.

وبالتالي فإنني سأجمع هذه الردود في كتيب أو كتاب لتعم الفائدة إن شاء الله تعالى.

وكان منهجي مبنياً على ذكر الأداة ثم ذكر الخلاف أو ذكر الرأي المردود علية ثم ذكر رد المالقي، ثم دراسة الرد والحكم قدر المستطاع على المسألة.

فهذا عملنا فإن أصبنا فهو من توفيق الله ورعايته وإن جانبنا الصواب فهو من عمل البشر ولا معصوم إلاَّ مَن رحم الله وهو حسبي و نعم الوكيل، و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

من ردود المرادي على النحويين في الجنى الداني

التمهيد :

اسمُهُ وكنيتُهُ ولَقَبُهُ :

هو حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المراكشي، المغربي فالحصري، ثم المالكي(١)، وكنيتُهُ (أبو محمد) (٢) و أَما لَقَبُهُ فهو (بدرُ الدِّين) بإجماع المؤرخين(٣).

اشتهر المرادي بـ(ابن أمِّ قاسم) و (أمُّ قاسم) هذه كانت جدَّتَهُ أُمَّ أبيهِ وكانت أول ما جاءت من المغرب عُرفت بالشيخة ، وكانت شهرتُهُ تابعة لشهرتها(٤).

عاشَ المرادي في النصف الأول من القرن الثامن الهجري بمِصر(٥)، وهي في أَوْج مجدها العلمي، فقضى حياتَهُ متنقلاً في مساجدِ القاهرة ومدارسها، ومتصلاً بشيوخ عصره، ومتردداً على حلقات العلم و الأدب والوعظ(٦)، فَنَهَلَ من ذلك كله حتى اصبح ذا أهلية للتدريس والتصدر في حلقات العلم، ورُبَّما تاقت نَفْسهُ لهذه الغاية، فسعى جاهدا للتفرغ للتدريس وخصص له مكانا في المسجد يقصده فيه طلاب العلم وينتفع من خلاله الناس. ومن هنا نقرأ أنَّهُ رأى النبي ـ صلى الله علية وسلم ـ في المنام وقال له: يا حسن، اجلس انفع الناس بمكان المحراب(٧) بجامع مصر العتيق بجوار المصحف.

ماتَ المرادي في يوم عيد الفطر سنة تسع و أربعين وسبعمائة للهجرة المباركة (٧٤٩هـ) و دفِنَ بـ (سريا قوص) وهي بلدة في نواحي القاهرة بمصر(٨).

شيوخُهُ :ـ (٩)

اتصَلَ المرادي في مصر بعلماء أَفادوه في اللغة والنحو و الأصول والقراءات والوعظ و الزهد وهم: أبو عبد الله الطنجي، و أبو زكريا الغماري، وشرفُ الدين المغيلي المالكي والسراجُ الدمنهوري، وشمس الدين بن اللبان، وابو حيان الاندلسي.

مُصَنَّفَاتُهُ:ـ

شارك المرادي في عدة فنون و برز فيها، وصَّنفَ وتَفَنَّن و أجادَ ، وخلف كتباً و رسائل ذات شأن ومكانة في التفسير والعروض و القراءات، إلى جانب ما خلفَهُ في اللغة والنحو ، وتعدُّ مصنفات المرادي صورة من صور عصره الثقافية التي قامت على استيعاب العلوم العربية والإسلامية في الأدب واللغة والقراءات، وكان أهم ما يميز هذه الثقافة تسهيل العلوم نظماً، وتأليف المتون المختصرة، على شرح هذه المتون، وربما شرحوا الشرح فيما يسمى بالحواشي. فكانت مؤلفات ومصنفات المرادي كثيرة لم يصل إلينا منها إلا القليل(١٠):. و ها أنا اذكرها اعتماداً على ما ذكره محقق كتاب الجنى الداني الدكتور طه محسن.

١. أُرجوزة في أصول قراءة أبى عمرو، ذكرها المرادي في كتابه المفيد.

٢. إعراب البسملة: ذكره المرادي في مبحث ((أل)) من الجنى الداني.

٣. إعراب القرآن: ذكره الزركلي في الأعلام ٢/٢٢٨.

٤.تفسيرُ القرآن: لم يصل إلينا.

٥. توضيح مقاصد الألفية، شرحها للمرادي.

٦. جُمَلُ الإعراب: ذكره جرجي زيدان في تاريخ آداب اللغة العربية ٣/١٤٤.

٧. الجنى الداني في حروف المعاني.

٨. رسالة في (لو).

٩. شرح الجزولية: ذكره أبن حجر في الدرر الكامنة ٢/٣٢.

١٠ـ شرح حرز الاماني و وجه التهاني في القراءات السبع المثاني:ـ وهو شرح للقصيده المشهورة بالشاطبية.

١١. شرح الفصول: هو شرح لكتاب (الفصول النحوية) لابي الحسن بن معط (ت٦٢٨هـ).

١٢. شرح الكافية في النحو: الاصل لابن الحاجب، الشرحُ لم يصل الينا. ذكره ابن حجر في الدرر الكامنة ٢/٣٢.

١٣. منظومة في الظاء و الضاد: ذكرها بروكلمان في تاريخ الادب العربي ٢/١٦.

١٤. المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد.

منهج الكتاب و أسلوبه :ـ

أراد المرادي أن يضعَ بين يدي الباحث والمتعلم كتاباً يشتمل على حروف العربية، ليكون سهل التناول، ميسوراً لدى الكُتَّاب. فألفَ كتابه الذي ضمَّ حروف المعاني كلها ورتبهُ على مقدمة و خمسة أبواب، وصدره بتمهيد أوضحَ فيه أسباب اختياره مادة الكتاب فقال: ((وهذا كتاب أرجو أنْ يكون نافعاً، جعلته لسؤال بعض الأخوان جواباً، ولصدق رغبته ثواباً، ولما وفى لفظُهُ بمعناه، ودنا من متناوله حناه، سميتُهُ بالجنى الداني في حروف المعاني. ويشمل على مقدمة وخمسة أبوابٍ))(١١).

وتتكون المقدمة من خمسة فصول، بحث فيها: حدَّ الحرف، وسبب تسميتِهِ حرفاً وجملةَ معانيه و أقسامه، وبيان عمله، ثم ذكر عدة الحروف في اللغة.

وانتقل المرادي بعد الكلام على هذه الموضوعات إلى الأبواب الخمسة، فأفرد الباب الأول للحروف الأُحادية، والباب الثاني للحروف الثنائية، وتكلم على الحروف الثلاثية في الباب الثالث، و على الحروف الرباعية في الباب الرابع، وخصص الباب الخامس لثلاثة أحرف خماسية، هي (لكنَّ، و أنتُما، وانتُنَّ) مرتباً مباحثه على طريقة (ا ب ت ث.....) والتزم بهذه الطريقة في عرض الموضوع، إلا في مواضيعَ يسيرة، مثل تقديمه (منذ) على (متى) وتقديمه (نعم) على (نحن).

ويختتم المرادي بذكر ألفاظ عدَّها جماعة من الحروف، غير أنَّه لا يرى هذا صواباً، ولذلك لم يُفْرِدْ لها مباحث.

استعرض المرادي في الكتاب كثيراً من آراء النحاة واللغويين، وناقش طائفة كبيرة منها. وكثيراً ما يقودُهُ النقاشُ إلى ذكر البراهين المختلفة، واصطناع أسلوب الجدل والحوار وغالباً ما يتخذ في معالجة الموضوعات طريقة السؤال والجواب، وفي الكتاب مراجعة لعدد من كتبِ النحو، استفاد منها المرادي وأثبتها خلال بحثِهِ

فهو يشير إلى الكتاب لسيبوية، و المقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، وسر الصناعة لابن جني، وشرح المفصل لابن يعيش وغيرها.

ومما يحكم الربط بين موضوعات الكتاب بعضها ببعض الاهتمام بالإشارات إلى مباحث الكتاب ما مضى منها و ما هو آت، وخاصة في الموضوعات التي يتكلم فيها.

وكان المرادي يشعر بأنَ كتابهُ ليس موسوعة في مادته ، فهو كثيراً ما ينبه على أن هذا الفصل مختصر، ويذكر أَنه فضلة على غيره، كقوله في مواضع فتح (أن) وكسرها: ((واعلم أنّ بسط الكلام على هذه المواضع يستدعي تطويلاً، فلذلك اختصرتُ الكلام عليها)) (١٢)،

وقوله: ((وتتعلق بحتى فروعٌ كثيرة وفيما ذكرتُهُ كفاية)) (١٣).

وأحياناً يستعينُ بالنظم لتقريب المادة إلى القارئ، وتسهيل حفظ القاعدة ، فنراه يُذيِّلُ قسماً من مباحِثِهِ بأبياتٍ يضمنها ما شرحه من المعاني، سالكاً طريقة ابن مالك الذي يُعَدُّ أمام النظم العلمي.

نوع الكاف في ((أَرأيتكَ))

مَذْهَبُ سيبويه أَنَّ الكاف في (أرأيتَكَ) من قَوْلِهِ تعالى : (أرايتَكَ هذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيّ) {الإسراء آية٦٢}، حرف خطابٍ لا مَوضعَ لـه من الإعراب(١٤) ، وحُكيَ عن الكسائي أنَّها في موضع نصْبٍ(١٥)، وتأويلُها تأويلَ رفع(١٦)وذهب الفراء إلى أنها في موضعِ رَفْعٍ بالفاعلية، والتاء حرفُ خطابٍ(١٧). قال المرادي: . ((مَذهَبُ سيبويه هو الصحيح، ومذهَبُ الكسائي بعيدٌ ، أمَّا مَذهَبُ الفَراء فهو ضعيف لوجهين: .

أحدهما:. أنَّ التَّاءَ محكومٌ بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع ، والكافُ بخلاف ذلك.

والثاني:. أنَّ التاء لا يستغنى عَنْهَا بخلاف الكاف ، فإنَّهُ يجوزُ ألاَّ تذكر، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية)) (١٨).

والذي يبدو أن الكاف هنا حرف يفيدُ الخطابَ، وليست باسم، والدليل على ذلك أنَّها لو كانت اسماً لكانت إمَّا مجرورة، وهو باطل، إذ لا جَارَّ لهُ هنا(١٩)، أو مرفوعة وهو باطلٌ أيضاً لأمرين:

أحدهما:. أنها ليست من ضمائر الرفع.

والثاني:. انَّهُ لا رَافِعَ لَهَا، إذ ليست فاعلاً، لانَّ التاء فاعلٌ ولا ويكون لفعل واحدٍ فاعلان.

و أَمَّا أنْ تكون منصوبةً ، وذلك باطلٌ من ثلاث أوجه:

أحدها: . أنَّ هذا الفعل يتعدَّى إلى مفعولين كقولك: أَرأيتَ زيداً ما فعل، فلو جعلت الكاف مفعولاً لكان ثالثاً(٢٠).

والثاني:. انه لو كان مفعولاً لكان هو الفاعلُ في المعنى ، وليس المعنى على ذلك، إذ ليسَ الغرضُ أرأيتَ نَفْسَكَ ، بل أرأيتَ غيرك ولذلك قلت : ارأيتَكَ زيدا، و(زيدُ) غيرُ المخاطبِ، وليس هو بدلاً منه.

والثالث:. انَّهُ لو كان منصوباً على أنّهُ مفعولٌ ، لظهرت علاقةُ التشبيه و الجَمْع والتأنيثِ في التاء، فكُنْتَ تقولُ:. أرأيتُما كُما ، وأ رأيتموكم وأ رأيتكنَّ (٢١). وهذه الكاف زَائدةٌ بدليل عدم فسادِ المعنى عند حذفها ، قال ابن هشام رداً على مذهب الفراء: ((ويردُّهُ صِحَّةُ الاستغناء عن الكاف و أنها لم تقع قط مرفوعة))(٢٢)، و

إذْ قد ثبت زيادتُها فهي إذَن حرفٌ ، فلو كانت اسماً لما صَحَّ الحكمُ عليها بالزيادة، لانَّ الأسماءَ لا تُزاد، جاء في المغني: ((والقولُ بزيادة الحرفِ أولى من القولِ بزيادةِ الاسم، بل زيادته لم تثبت))(٢٣).

وما يؤيِّدُ كونَها حرفاً أنَّها وردت في مَحْضَر الخطابِ مع اللهِ سبحانه وتعالى للتنبيه على المخاطبِ، قال ابن عطية: ((والكَافُ في (أرايتَكَ) حرفُ خطابٍ ومبالغةٍ في التنبيه، لا موضعَ لها من الإعراب فهي زائدةٌ، و معناها: أَ تأمَّلْتَ و نحوه، كأنَّ المخاطِبَ بها ينبه المخاطَب ليستجمعَ لما يَنُصُّهُ عليه بعد))(٢٤).

وجاءَ في إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس: ((الكافُ لاَ موضِعَ لها من الإعراب، و إنَّما هي لتوكيد المخاطبة))(٢٥).

واذا ثبتَ للكافِ الخطابُ فهي التي تلحق أرأيتَ التي بمعنى أَخبرني ، وكذا قدرها الحوفي، فقال :ـ ((و أَ رأيتَكَ بمعنى عَرِّفني و أخبرني، و(هذا) منصوبٌ بأرأيتك ، والمعنى اخبرني عن هذا الذي كرَّمْتَه عَلَيَّ، لِمَ كرَّمتَهُ عليَّ وقد خلقتني من نارٍ و خَلقَتهُ من طين)) (٢٦). وبه قال الزجاجُ ايضاً في معاني القرآن الذي جاء فيه:ـ ((فالكافُ لا موضِعَ لها، لانَّها جاءَتْ في الخطاب توكيداً، وموضعُ (هذا) نصبٌ بأ رأيتَ، و الجوابُ محذوفٌ و المعنى: اخبرني عن هذا الذي كرَّمْتَ عليَّ لم كرَّمْتَهُ عليَّ وقد خلقتني من نارٍ وخَلقْتَهُ من طينٍ))(٢٧). وجاء في تفسير ابن كثير: ((والمعنى أرايتكَ هذا الذي شرَّفْتَه و عَظّمْتَهُ عليَّ لئن اَنظرتني لأُضِلّن ذُريتَهُ إلّا قليلاً منهم)) (٢٨)، و بمثل هذا قال آخرون (٢٩).

اقتضاء الترتيب في الواو

الواو أم باب حروف العطف، وهي مشركة في الإعراب والحكم(٣٠). ومذهب الجمهور أنها للجمع المطلق أولمطلق الجمع (٣١) ، وهو قول سيبويه جاء في الكتاب: ((و إنما جئتَ بالواو لتضم الآخِر إلى الأول وتجمعهما وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخَر))(٣٢). وذهب آخرون إلي أنها تفيد الترتيب وهو منقول عن قطرب و ثعلب فيما ذُكِرَ عنه(٣٣) وأبى عمر الزاهد وغيرهم(٣٤)، وذهب الفراء إلى تفصيل المسألة فهي عنده تقتضيه حيث يستحيل الجمع(٣٥). ومذهب المرادي أنها لا تفيد الترتيب قال رادًّا من زعم أنها دالة على الترتيب: ((تنفرد الواو في العطف بأمور منها: باب المفاعلة والافتعال، نحو: تخاصم زيدٌ وعمرٌو و اختصم زيدٌ و عمرو، وهذا أحد الأدلة على انها لا ترتيب فيها))(٣٦). ولعل الكلام الفيصل في ذلك أنها لا تقتضي الترتيب بل تحتمله كما في قوله تعالى في آية الوضوء:((إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم و أيديكم إلى المرافق و امسحوا برؤوسكم و أرجلكم)) {المائدة/٦}. إذ ذهب بعض الفقهاء إلى وجوب الترتيب آخذاً بظاهر هذه الآية واعتماداً على أن الواو اقتضت الترتيب(٣٧)، فالترتيب ليس من الواو نفسها بل من خارجها حيث دل عليه السياق لكنها تحتمله، ولو كانت لا تحتمله لجيء بالفاء في المواضع التي تقتضي الترتيب لا بها. والله اعلم.

واو المعية أَتعمل أم لا؟

ذهب الجمهور إلى أن الناصب للمفعول معه الفعل وما أشبهه(٣٨) ، ومذهب عبد القاهر الجرجاني أنَّ الواو هو الناصب له (٣٩). وردَّ المرادي هذا الرأي بقوله:(وهو ضعيف ، لانَّ الواو لو كانت عاملة لاتصل بها

الضمير في نحو : سرتُ وإيَّاك والصحيح: أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو من فعل أو شبهِهِ بواسطة الواو))(٤٠). والذي يبدو أن رأي الجرجاني هو الأصح وذلك لأسباب منها:

١. أنَّ قول المرادي: (لاتصل بها الضمير) يجاب عنه بأن هذا غير لازم، فيمكن أن تكون الواو لا تنصب من الأسماء مفعولاً معه إلا الأسماء الظاهرة غيرَ المضمرة، كما أن بعض الحروف الجارة لا تجر إلا ظاهراً مثل (منذ و مذ)(٤١). و إمَّا قول بعضهم و منهم ابن عقيل: ((كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلا الجرَّ كحروف الجر))(٤٢). فهو من تضييق الواسع ومن التكلف.

٢. ورود السماع بنصب هذا المفعول من غير وجود عامل ظاهر كما في: كيف أنت وقصعة من ثريد.. و إذا قدِّر أن العامل محذوف تقديره: (يكون)، أي: كيف تكون أنت وقصعة من ثريد(٤٣)، فعدم التقدير أولى من التقدير. والله اعلم.

(لو) حرفُ امتناع لامتناع

عبارةُ أكثرهم : (لو) حرفُ امتناع لامتناع، أي:أنها تَدُلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأول. وهذه العبارة اعترضها المرادي بقوله: ((هذه عبارةٌ ظاهرها أنَّها غير صحيحة، لأنَّها تقتضي كون جواب (لو) ممتنعاً غير ثابتٍ دائماً. وذلك غير لازم، لان جوابها قد يكون ثابتاً في بعض المواضع كقولك لطائر: لو كان هذا أنساناً لكان حيواناً، فإنسانيتُه محكومٌ بامتناعها و حيوانيتُهُ ثابتة، وكذا قولُ عمر- رضي الله عنه - في صهيب ((نِعْمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يخَف اللّهَ لم يعصِهِ))، فعدمُ المعصية محكومٌ بثبوتهِ، لأنه إذا كان ثابتاً على تقدير عدم الخوف، فالحكم لثبوتهِ على تقدير ثبوت الخوف أولى. والتحقيق في ذلك: أنَّ (لو) حرف يَدُلُّ على تعليق فعلٍ بفعلٍ فيما مضى فيلزمُ من تقدير حصول شرطها حصولُ جوابِها، ويلزم كونُ شرطها محكوماً بامتناعه، إذ لو قُدِّرَ حصوله لكان الجواب كذلك، فتصير حرف وجوبٍ لوجوب وتخرجُ عن كونها للتعليق في الماضي.

وأَمَّا جوابُها فلا يلزم كونُهُ ممتنعاً على كلِّ تقديرٍ، لانّهُ قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط، ولكن الاكثر أَنْ يكون ممتنعاً))(٤٤). واختلافُ النُّحاةِ في تفسير معنى (لو) كبيرٌ حتى قِيلَ:(إنَّ النُّحَاةَ لم يفهموا لها معنى) (٤٥) ، ففسرها سيبويه بأنها: ((حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره))(٤٦) ، فهي إذن تقتضي فعلاً ماضياً يُتَوقَّعُ ثبوتُهُ لثبوتِ غيرهِ، فكأَنه قال: حرفٌ يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوتهِ(٤٧). فلو قلنا: لو جاءني زيدٌ لا كرمْتُه، فإكرامُ زيدٍ كان سيقع لوقوع مجيئهِ و ما يتبادر إلى الذهن لأوَّل وَهلة امتناع الإكرام لامتناع المجيء، فهي حرف امتناع لامتناع، وهذا ما قاله المعربون، أي: إنها تدل على امتناع الشيء. لامتناع غيره(٤٨)، واختلف النحاة في معنى هذه العبارة،

فقال ابنُ الحاجب:- ((وظاهرُ كلامهم أَنَّ الجواب امتنع لامتناع الشرط، وغيرُ هذا القول أولى، لأنَّ انتفاء السبب لا يدلُّ على انتفاء مسببه لجواز انْ يكون ثمَّ أسبابٌ أخر))(٤٩)،وقال في موضع آخر: ((ويدلُّ على هذا قوله تعالى: ((لو كان فيهما آلهةٌ إلاّ الله لفسدتا)) { الانبياء٢٢} فإنها مسوَقةٌ لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أنَّ امتناع الفساد لامتناع تعدد الآلهة لانَّه خلافُ المفهوم من مساق هذه الآية، ولجواز وقوع الفساد وانْ لم يكن تعددٌ في الآلهة لأنَّ المراد به فسادُ نظام العالم عن حالَتِهِ، وذلك جائزٌ أنْ

يفعلهَ الإلـه الواحـد))(٥٠). وبمثـل هذا القـول قـال الزملكـاني فـي البرهـان(٥١)، وبمثلـه فسـرها كثيـر مـن المفسرين (٥٢).

فقال الزمخشري في الكشاف: ((لو) بمنزلة (إنْ) في أنَّ الكلام مَعَهُ موجَبٌ، و المعنى لو كان يتولاهما ويُدبِّرُ أمرهما آلهةٌ شتى غير الواحد الذي هو فاطرهما لفسدتا)(٥٣).

وفسر الإمام السيوطي فساد السماوات والأرض بقولـه:(أي: خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسِبٌ لتعدد الآلهة للزومه على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء، وعدم الاتفاق عليه، ولم يخلف التعدد في ترتب الفساد وغيره فينتفي الفسادُ بانتفاء التعدد المفاد بـ(لو) (٥٤) ، فامتناع الشرط مفهومٌ بالبديهةِ من قولنا: (لو فَعَلَ) فَيفْهم منه عدم وقوع الفعل من غير تردد، فجاء في مغني ابن هشام: ((ولهذا يصح في كل موضعٍ استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنى))(٥٥)، كقوله:

فلو كان حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسُ لم تمت ولكن حَمْدَ النَّاسْ ليس بمُخْلدِ (٥٦).

فـ (لو) تدلُّ على امتناع الشرط خاصة، أمَّا دلالتها على امتناع الجواب فليس دليلاً ٌ على ثبوته، ولكنه إنْ كان مساوياً للشرط في العموم لزم انتفاؤهُ كما في قولك: (لو كانت الشمسُ طالعةً كان النهارُ موجودًا)، لأنَّه يلزمُ من انتفاء السبب المساوي انتفاءُ مسببِه (٥٧).

ولا ينبغي التالي إن خلفَهُ الأول كقولك: لو كان إنساناً لكان حيواناً فالحيوانُ مناسبٌ للإنسان للزومِهِ عقلاً، لأنَّهُ جزؤهُ، فلا يلزم بانتفاء الإنسان عن شيءٍ مفادٍ بـ(لو) انتفاء الحيوان عنه لجواز أنْ يكون حماراً، كما لا يجوز انْ يكون حجراً (٥٨).

وقال ابن الخباز في قوله تعالى: ((ولو شئنا لرفعناه بها)) { الاعراف / ١٧٦}: يقولُ النحويون: التقديرُ لم نشأْ فلم نرفعه، والصوابُ لم نرفعه فلم نشأ، لانَّ نفي اللازم يوجبُ نفي الملزوم، ووجودُ الملزوم يوجبُ وجودَ اللازم، فيلزم من وجود المشيئة وجودُ الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة))(٥٩). وهو مردودٌ بقول ابن هشام: ((إنَّ الملوزم هنا مشيئةُ الرفع لا مطلق المشيئة، وهي مساويةٌ للرفع، أي: متى وجدت وُجدَ ومتى انتفت انتفى، واذا كان اللازمُ والملزوم بهذه الحيثية للزم من نفي كلٍّ منهما انتفاءُ الأمر)) (٦٠).

قال الزمخشري: ((كأنَّـةُ قيلَ: ولو لزمها لرفعناه بها أَلا ترى إلى قوله: ولكنه أخلد إلى الأرض فاستدرَك المشيئة بإخلادِهِ الذي هو فِعْلُه فوجب أن يكون لو شئنا في معنى ما هو فعْله، ولو كان الكلام على ظاهره لوجب أنْ يقَال: ولو شئنا لرفعناه ولكن لم نشأ))(٦١).

أما امتناع الجوابِ مطلقاً فيردُّهُ قوله تعالى: (ولو أن ما في الأرض من شجرةٍ أقلامٌ و البحرُ يَمدُّهُ من بَعْدِهِ سبعةَ أبحرٍ ما نفدت كلماتُ الله)) { لقمان /٢٧} فامتناعُ الجواب غير واردٍ في هذه الآية الكريمة، لانَّ الجواب منفي بأداة النفي ـ ما. في (ما نفدت كلماتُ الله)، وامتناعُ النفي إثباتٌ فيكون المعنى نفاد كلمات الله و آياتِهِ وهذا غير المراد، فكل شيء امتنع ثبت نقيضهُ، فان امتنع قولنا ما نام. ثبت، نامَ(٦٢). ويؤيد ذلكُ قولُ أبى حيانَّ: ((وقولُ من قال: حرفُ امتناع لامتناع يرجعان إلى معنى واحد، ألا ترى أنَّها لو كانت حرف

امتناع لامتناع لزم من ذلك إذا كان ما بعدها موجباً أن يمتنع وجودُ الثاني لامتناع وجود الأول، أو منفياً لزم امتناع نفي الثاني لامتناع نفي الأول... فسيكون الأول إذ ذاك موجباً والثاني منفياً))(٦٣).

وعلى هذا فان كان ما بعدها منفيين فحرفُ وجودٍ لوجود، وان كان الأول منفياً والثاني مثبتاً فحرفُ وجودٍ لامتناع، وهو مردودٌ بقول عمر- رضى الله عنه -((نِعْمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يخفِ اللهَ لم يعصهِ))(٦٤)، فترتب عدم العصيان على عدم الخوف وهو الخوف المفاد من (لو) انسب فيترتب عليه أيضا قصدُهُ والمعنى انهُ لا يعصي الله مطلقاً. لا مع الخوف ولا مع انتفائِهِ، قال ابن هشام: و إنَّما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين: .

أحدهما: أنَّ دلالتها على ذلك إنما هي من باب المفهوم بالمخالفة فدلَّ مفهوم الموافقة على عدم المعصية، لأنَّهُ إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى.

والثاني: . انَّه لما فُقِدَتْ المناسبة انتفت العِلِّيَّة ، فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية(٦٥).

ورأي الشلوبين أنها لمجرد الربط (٦٦) ، فلا تدل على امتناع الشرط أو امتناع الجواب بل هي لربط الجواب بالشرط دلالةً على التعليق في الماضي، كما دلت إنْ على التعليق في المستقبل، ولم تدلَّ بالاجماع على امتناعٍ ولا ثبوت، وهو مردود بامتناع الشرط بعد (لو) فخاصيةُ (لو) فرضُ ما ليسَ بواقعٍ واقعاً.

وذهب ابن مالك إلى أنها ((حرفٌ يدلُّ على انتفاء تالٍ، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه))(٦٧)، من غير تعرض لنفي التالي، قال: (فقيامُ زيد من قولك : لو قامَ زيدٌ قام عمرو. محكومٌ بانتفائِه، ويكون مستلزماً ثبوتُهُ لثبوتِ قيامٍ من عمروٍ، وهل لعمروٍ قيامٌ آخر غير قيام زيدٍ أو ليس له لا تعرض لذلك) (٦٨). و هذا الرأيُّ هو أجودُ الآراء، قال ابن هشام: ((فإذا قيل:(لو) حرفٌ يقتضي امتناع ما يليه واستلزامُهُ لتاليه، كان ذلك أجودَ العبارات))(٦٩).

العامل في إذا إن وقعت ظرفًا وفيها معنى الشرط

ذهب الجمهور إلى أنها تضاف إلى الجملة التي بعدها ، والعامل فيها جوابها، فهي خافضة للشرط منصوبة بالجواب(٧٠).

وذهب(٧١) آخرون إلى أنها معمول للفعل الذي بعدها. وممن ذهب هذا المذهب أبو حيان (٧٢)، وعنده أن مذهب الجمهور فاسد من وجوه(٧٣).

أحدها: أنَّ (إذا) الفجائية قد تقع جواباً لـ (إذا) الشرطية ، وما بعدها لا يعمل فيما قبلها.

والثاني: اقتران جوابها بالفاء. وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها.

والثالث: أن جوابها جاء منفياً بـ (ما) نحو: ((وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم)) {الجاثية /٢٥}. وما بعد (ما) النافية لا تعمل فيما قبلها.

والرابع : اختلاف وقتي الشرط و الجواب في بعض المواضع، نحو: إذا جئتني غدا أجيئك بعد غدٍ.

قال المرادي: ((والجواب عن هذه الوجوه أن الجمهور إنما يقولون بأن العامل فيها جوابها إذا كان صالحاً للعمل، فان منع من عمله فيها مانع كـ (إذا) الفجائية و(إنَّ) ونحوها فالعامل فيهما حينئذٍ مقدر يدل عليه الجواب، وذكر الحوفي والزمخشري أن العامل في ((إذا جاء نصر الله)) {النصر/١} فسبح))(٧٤).

و الذي يبدو أن ما ذهب إليه أبو حيان . وهو مذهب المحققين . هو الراجح ولعل في كلام ابن الحاجب ما يؤيده، قال: ((والحق أنَّ (إذا) و (متى) سواء في كون الشرط عاملاً ، وتقدير الإضافة في (إذا) لا معنى له وما ذكروه من كونها لوقت معين مسلَّم لكنَّهُ حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك: زمناً طلعت فيه الشمس، فانه يحصل التعيين و لا يلزم الإضافة، وإذا لم يلزم الإضافة لم يلزم فساد عمل الشرط، والذي يدل على ذلك قولك: إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً، وقوله تعالى :((ويقول الإنسان إذا ما متُّ لسوف أُخَرج حيًّا)) {مريم/٦٦}، معلوم أن الجواب معنى قوله: لسوف اخرج حيًّا فلو كان هو العامل و(إذا) مضافة إلى الموت لفسد المعنى، إذ يصير (إذا) المراد بها وقتاً واقعاً فيه الإخراج، فيصير وقت الموت و الإخراج واحداً، لأنه ظرف عندهم للإخراج، وقد نسب إلى الموت على انه ظرف فلا يستقيم أن يكون ظرفاً للموت و الإخراج جميعاً، وكذلك المثال في قولك إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً، وهذا ظاهر في أن العمل للفعل الذي هو الشرط لا الجواب))(٧٥). والى هذا دعا ابن هشام الأنصاري وانتصر إليه بجملةٍ من الأمور(٧٦).

خروج ((إذا)) عن الظرفيَّة

ذهب ابن جني إلى أن (إذا) قد تخرج عن الظرفية وتكون مبتدأ كقوله تعالى: ((إذا وقعت الواقعة)) { الواقعة /١} فـ (إذا) مبتدأ و ((إذا رجَّت)) خبره، وذلك في قراءة من نصب: ((خافضةً رافعةً))، {الواقعة/٣}(٧٧).

قال ابن مالك : ((وهو الصحيح))(٧٨) ، وزاد أنها تكون مفعولاً (٧٩) به كقوله – صلى الله علية وسلم – لعائشة – رضي الله عنها – : ((إني لا اعلم إذا كنتِ عني راضية، واذا كنت عليَّ غاضبة))(٨٠).

وما قالا به علق عليه المرادي بقوله: ((والظاهر أنها لا تكون مبتدأ و لا مفعولاً، و أنها لا تخرج عن الظرفية و ما استُدلَّ به محتمل للتأويل))(٨١).

و الذي يبدو أنها محتملة لأن تخرج عن الظرفية فإذا كانت على حد قول المرادي محتملة أن تؤول بالظرف فهذا يعني أنها في ظاهر النص غيرُهُ – أعني غير الظرف . أضف إلى هذا أن هناك الكثير مِن النحاة من خرَّجها على أنها غيرُ ظرفٍ في شواهد عدة ، ومن هؤلاء: العكبري فقد قال:((إنها في(إذا وقعت الواقعة) يمكن أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : اذكُرْ))(٨٢). وجَوَّز الأخفش أن تأتي في محل جر بـ (حتى) جاعلين منه قوله تعالى: ((حتى إذا جاءوها و فتحت أبوابها)) (الزمر /٧٣) (٨٣). و مما جُوِّز أن تكون (إذا) فيه خبراً قولهم: اخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً (٨٤). فإذا كان كذلك جاز أن تخرج (إذا) عن الظرفيه والله اعلم.

إذ بمعنى قد((إفادة إذ التحقيق))

ذكر بعضهم أن (إذ) تأتى للتحقيق بمعنى (قد)، جاعلاً منه قوله تعالى: ((وإذ قالَ ربكَ للملائكةِ)) { البقرة/٣٠}(٨٥)، وما قالوا به رده صاحبنا بقوله: ((وليس هذا القول بشيء))(٨٦).

والذي يبدو أن (إذ) في الآية . إن جعل النص هذا من غير أن يُلْحَقَ بسابقه ولا أن يرتبط بلاحقة. يمكن أن تحمل على التحقيق، لكن الأمر ليس كذلك فالكلام مرتبط بسابقه ولاحقه ومن هذا الارتباط لا يمكن أن يحكم بقدية (إذ). فهذه الآية غير كافية لان يحتج بها والله اعلم.

كما بسيطة أم مركبة؟

قال صاحبُ رصف المباني: ((وتكون (كما) بسيطة، وهي مقصدنا ولها ثلاثة مواضع:

الأول أنْ تكون بمعنى (كي) فتنصب ما بعده كما تنصب (كي) كقولك: أكرمْتُكَ كما تُكْرِمَني، أي: كي تكرمَني، قال الشاعر:

وَطرفَكَ إمَّا جِئْتَنا فاحبسنَّهُ كما يَحسْبَوا أنَّ الهوى حيث تنظُرُ (٨٧)

أي: كي يَحسْبَوا.

والثاني:. أنْ تكون بمعنى (كأنَّ) ومنه قول الشاعر:

تهدَّدُني بْجُنْدِكَ من بعيد كما أنا من خزاَعةَ او ثقيف (٨٨)

والثالث: . أنْ تكون بمعنى (لعلَّ) ومنه قول الرَّاجز:

لا تشتِمْ النَّاسَ كما لا تُشْتَمْ (٨٩).

أي: لعلك لا تشْتم.

وهي في هذين الموضعين الأخيرين غير عامله لفظاً وانْ كانت في موضعِ عاملٍ من جهة المعنى))٩٠).

قال المرادي:((لم أَرَ آحداً ذكر أنَّ (كما) تكون حرفاً بسيطاً غير هذا الرَّجُل، وليسَ الأمر كما ذكر، و(كما) في هذه الواضع الثلاثة مركبة من كاف التشبيه وكافِ التعليل وما)) (٩١).

والذي ذكره المالقيُّ أ شار إليه ثعلب قال: ((زَعم اصحابنا أن (كما) تنصب، وغيرهم يقول (كما) ترفع))(٩٢).

والذي يبدو أن قول المالقي في (كما) أنها تأتي بمعنى (كي) مقبول إلى حدٍ ما، والذي يدلك على ذلك أن النحاة عندما فسروا(كما) في البيت . أعني قوله (كما يحسبوا أنَّ الهوى) . اختلفوا في تفسيرها فقال الفارسي: ((الأصل (كي، و ما) وحذفت الياء))(٩٣).

وقال ابن مالك: ((هي كاف التعليل و (ما) كافة، ونُصِبَ الفعلُ لتشبهها بـ (كي) في المعنى)) (٩٤).

فالنحاة اختلفوا في تفسير اللفظ لكنهم اتفقوا في تفسير المعنى، وهي كونها للتعليل، فقال المالقي هي بسيطة ولكنها بمعنى (كي) وقال الفارسي: هي مركبة من (كي) و(ما). وقال ابن مالك الكاف للتعليل و(ما) كافة، ونصب الفعلُ لتشبهها بـ(كي) في المعنى.

وإذا كان الأمر كذلك تعيَّن أن نأخذ ببساطتها على الأقل عندما تكون بمعنى (كي).

لكن الأولى والأبعد عن التكلف أن نقول بتركيبها لان تفكيك الكلمات كما هذه الكلمة . اعني: كما . قد يؤدي إلى فهم اعمق للنص ودلالته، والله اعلم.

وقد فسرت (كما) مجزأة بمعانٍ عدة منها:.

١. أن تأتى للتشبيه و(ما) كافة(٩٥) كما في قوله:

وننصر مولانا ونعلم انه كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارمُ (٩٦)

أو أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي) كما في قوله تعالى: ((اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة)) ،{الأعراف /١٣٨} كذا قال بعضهم(٩٧).

٢ ـ أن تأتي للتعليل، وما مصدرية نحو قوله تعالى: ((واذكروه كما هداكم)){ البقرة /١٩٨}، أي: لهدايته إياكم(٩٨). وقيَّد بعضهم كونها للتعليل ان تكون مع (ما) الكافة ، كحكاية سيبوية: ((كما أنه لا يعلم فتجاوزَ اللهُ عنه)) (٩٩). وزعم الزمخشري(١٠٠) وابن عطية(١٠١) و آخرون أن (ما) في ((واذكروه كما هداكم))، و((كما أرسلنا فيكم)) { البقرة/١٥١}. كافة. قال ابن هشام:((وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضٍ))(١٠٢).

لما إذا كانت رابطة

لـ (لما) في العربية ثلاثة استعمالات (١٠٣)، منها أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره، نحو: لما جاءني أكرمته(١٠٥) ومنه قوله تعالى: ((فلما جاءهم بآياتنا إذا هم يضحكون)) {الزخرف/٤٧}.

واختلف في هذه أَ هي حرف أم اسم؟ فقال سيبويه هي حرف، جاء في الكتاب:((و أَما لمَّا فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، و إنما تجيء بمنزلة (لو) فإنما هما لابتداء و جواب))(١٠٥). وذهب ابن السراج إلى القول بأنها ظرف بمعنى حين، وتبعه أبو علي الفارسي وابن جني(١٠٧).

أما موقف صاحبنا المراد ي فقد كان إلى ما ذهب إليه سيبويه، قال: ((والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لأوجه:

أحدها: أنها ليس فيها شيء من علامات الأسماء.

والثاني: أنها تقابل (لو)، وتحقيق تقابلها أنكَ تقول: لو قام زيد قام عمرو ولكنه لَمَّا لم يقم لم يقم))(١٠٧). وقد استدل على حرفيتها إضافة إلى ما ذكره المرادي بمجموعة أمور منها:.

١. أنها لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها كما قال أبو علي، ويلزم(١٠٨) من ذلك أن يكون الجواب واقعاً فيها، لان العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعاً فيه.

٢. أنها تُشْعِرُ بالتعليل وبهذا استدل ابن عصفور على حرفيتها(١٠٩).

وهذا ليس بلازم إذ التعليل ليس دليلاً على الحرفية، فأحياناً يكون التعليل بالاسم كما في المفعول لأجله.

٣. أن جوابها قد يقترن بـ (إذا) الفجائية نحو قوله تعالى:((فلما جاءهم بآياتنا إذا هم يضحكون)) { الزخرف/٤٧}، وما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها (١١٠).

٤. انهم اجمعوا على زيادة (إنْ) بعدها، ولو كانت ظرفاً مضافاً للزم الفصل بين المتضايفينِ (١١١).

٥. أنها في قوله تعالى: ((فلما قضينا عليه الموتَ)) {سبأ /١٤} لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب. وذلك العامل إمَّا (قضينا) أو (لهم) إذ ليس لها معنى سواهما وكون العامل (قضينا) مردود بان القائلين باسميتها يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف. وكون العامل (دلهم) مردود بان (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أن

يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية(١١٢).

والذي يبدو أن (لما) لا يستبعد منها أن تكون فيها رائحة الظرفية حتى قال ابن هشام: (وقال ابن مالك هي بمعنى (إذا) وهو حسن، لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة))(١١٣).

وقوع ((مهما)) استفهامًا

زعم جماعة من النحويين منهم ابن يعيش وابن مالك (١١٤)، أن (مهما) قد يستفهم بها، ومما ورد منه قول الشاعر:

مهما لِيَ الليلةَ مَهْما لِيَهْ أُوْدِيَ بِنَعْلَيَّ وسِرْباليهْ(١١٥).

فـ (مهما) مبتدأ و(لي) الخبر، وأعيدت الجملة توكيداً (١١٦). و ما ذكروه رده المراد ي بقوله:

(والمشهور أنها لاتخرج عن الشرطية، ولاحجة في البيت السابق، لاحتمال أن تكون (مه) بمعنى اكفف) (١١٧). وبمثل هذا الرد قال أبو حيان الأندلسي(١١٨)، وابن هشام الأنصاري(١١٩).

والحق أن (مهما) في البيت محتملة أن تكون استفهامية وأن تكون مركبة من (مه) و(ما) الاستفهامية ركبتا تركيب (مهما) لأجل الإلغاز(١٢٠).

الخاتمة

وفي الخاتمة توصل البحث إلى نتائج أهمها:

١. تنوع أساليب الرد عند المرادي، فكانت في أحيان فلسفية عقلية ، كما في قوله في (لو): ((هذه عبارة ظاهرها أنها غير صحيحة لأنها تقتضي كون جواب (لو) ممتنعاً غير ثابت دائماً، وذلك غير لازم، لان جوابها قد يكون ثابتاً في بعض المواضع كقولك لطائر: لو كان أنساناً لكان حيواناً، فالإنسانية محكوم بامتناعها ، وحيوانيته ثابتة...))(١٢١).

وكانت في أحيان تعتمد على السماع كما في قوله حينما ردَّ على الجرجاني:((وهو ضعيف ، لان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير في نحو: سرتُ وإياك....))(١٢٢).

فعدم ورود ذلك في السماع جعل المرادي يرفض فكرة أن واو المعية عاملة في المفعول معه. وهو ردٌّ لا يبتعد كثيراً عن النزعة العقلية.

٢. كانت الردود مفصلة في أحيان كما مرَّ في النتيجة رقم واحد، ومجملة في أحيان ثانية، ومن الأمثلة على إجمالها قوله: ((وليس هذا القول بشيء))(١٢٣).

وفي أحيان ثالثة تكون بين التفصيل والإجمال، كما في قوله في (إذا):((والظاهر أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولاً، وأنها لا تخرج عن الظرفية وما استدل به محتمل للتأويل))(١٢٤).

٣. وكان في أحيان يعتمد في ردوده على غيره، كما اعتمد في الرد على من قال: إن مهما تقع استفهاماً على رد شيخه أبي حيان الأندلسي(١٢٥).

الهوامش

ينظر: الدرر الكامنة ٣٢/٢، وبغية الوعاة: ٥١٧/١.

غاية النهاية ٢٢٧/١.

كشف الظنون ٤٠٦/١.

الدرر الكامنة ٣٢/٢، وبغية الوعاة :٥١٧/١.

ينظر: الجنى الداني ١٢، وابو حيان النحوي ١٢.

ينظر: الجنى الداني ١٣.

الدرر الكامنة ٣٢/٢.

الدرر الكامنة ٣٣/٢.

(٩) ينظر: الدرر الكامنة :٣٣/٢، وغاية النهاية:٢٢٧/١، وبغية الوعاة: ٥١٧/١، وشذرات الذهب :١٦٠/٦

(١٠) الجنى الداني: ٢٠. ٢٥.

(١١) المصدر نفسه:٨١.

(١٢) المصدر نفسه: ٣٩٥

(١٣) المصدر نفسه: ٥٠٨

(١٤) ينظر: الكتاب ١٢٥/١.

(١٥) ينظر: مجالس ثعلب ٢١٦/١ ، وإعراب ثلاثين سورة ٢٠٢، والبحر المحيط:١٢٥/٤.

(١٦) ينظر: هامش الجنى الداني :١٤١.

(١٧) ينظر: معاني القرآن:٣١٣/١، وإعراب ثلاثين سورة: ٢٠٢.

(١٨) الجنى الداني :١٤٠، وينظر: شرح التسهيل:١٤٧/١.

(١٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٤٣.

(٢٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٣٥/١

(٢١) ينظر التبيان في إعراب القرآن: ١٤٣، وسرُّ الصناعة: ٢٧٣/١ ، ومغني اللبيب: ٣٦٤/١ ، والكافية في النحو: ٢٨٢/٢.

(٢٢) مغني اللبيب:٣٦٤/١.

(٢٣) المصدر نفسه: ٣٦٠/١.

(٢٤) البحر المحيط:٥٤/١.

(٢٥) إعراب القرآن الكريم للنحاس: ٢/

(٢٦) البحر المحيط: ٥٤/٦.

(٢٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٤٩/٣.

(٢٨) تفسير ابن كثير: ٥٠/٣.

(٢٩) ينظر: البحر المحيط: ٥٤/٦.

(٣٠) ينظر: المقتضب: ١٠/١، و أمالي السهيلي:٩٧، والجنى الداني: ١٨٨.

(٣١) ينظر: الجنى الداني: ١٨٨، و مغني اللبيب: ٣٥٤/٢.

(٣٢)الكتاب: ٣٠٤/٢.

(٣٣) إذ في مجالسه ما يخالف هذا ينظر: مجالسه: ٣٨٦/٢.

(٣٤)ينظر: الارتشاف: ٦٣٣/٢، والجنى الداني: ١٨٨.

(٣٥) ينظر:/ معاني القرآن للفراء: ٣٩٦/١، والجنى الداني: ١٨٩.

(٣٦) الجنى الداني: ١٩٠.

(٣٧) ينظر: الأم: ٣٠/١، والكوكب الدري: ٣٣٢.

(٣٨) ينظر: شرح ابن عقيل : ٢٠٣/٢، وهمع الهوامع: ١٧٦/٢.

(٣٩) ينظر: الجنى الداني: ١٨٦، و شرح ابن عقيل: ٢٠٣/٢، وهمع الهوامع: ١٧٧/٢.

(٤٠) ينظر: الجنى الداني: ١٨٦.

(٤١) شرح ابن عقيل: ١١/٣.

(٤٢) المصدر نفسه: ٢٠٣/٢.

(٤٣) ينظر: نفسه: ٢٠٥/٢.

(٤٤) الجنى الداني: ٢٨٧، وينظر: الهامش في الصفحة نفسها.

(٤٥) ينظر: همع الهوامع: ٤٦٨/٢.

(٤٦) شرح ابن عقيل: ٤٧/٤.

(٤٧) همع الهوامع: ٥٦٨/٢.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) مغني اللبيب: ٤٩٩/١ و٥٦٨/٢ ، والبحر المحيط للزركشي: ١٨٤/٣ ، وينظر: أمالي ابن الحاجب: ٣٢٣/٣٢٥.

(٥٠) همع الهوامع: ٥٦٨/٢، وينظر أمالي ابن الحاجب: ٣٢٣- ٣٢٥.

(٥١) ينظر: البحر المحيط للزركشي: ١٨٤/٣.

(٥٢) ينظر: الجنى الداني: ٢٨٧، ومغني اللبيب: ٥٦٨/٢، وهمع الهوامع: ٥٧١/٢.

(٥٣) الكشاف: ٥٦٧/٢.

(٥٤) همع الهوامع: ٥٧١/٢.

(٥٥) مغني اللبيب: ٤٩٩/١.

(٥٦) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ٢٣٦ ، والدرر الكامنة: ١٠١/٥.

(٥٧) مغني اللبيب: ٤٩٣/١.

(٥٨) همع الهوامع: ٥٦٩/٢.

(٥٩) مغني اللبيب: ٤٣٣/١. ٤٣٦.

(٦٠) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٣/١. ٤٣٦.

(٦١) الكشاف ١٣٠/٢.

(٦٢) ينظر: مغني اللبيب: ٤٩٠/١

(٦٣) همع الهوامع: ٤٧٠/٢، وينظر: البحر المحيط للزركشي: ١٨٦.١٨٣/٣.

(٦٤) النهاية: ٨٨/٢.

(٦٥) مغني اللبيب: ٤٩٤/١.

(٦٦) همع الهوامع: ٥٧١/٢.

(٦٧) شرح التسهيل: ٩٥/٤، ومغني اللبيب: ٤٢٨/١، وهمع الهوامع: ٤٧١/٢.

(٦٨) همع الهوامع: ٤٧١/٢، وانظر: شرح التسهيل: ٩٥/٤. ٩٦.

(٦٩) مغني اللبيب: ٤٢٨/١.

(٧٠) ينظر: الايضاح في شرح المفصل: ٥١٢/١، ومغني اللبيب: ٩٦/١، وهمع الهوامع: ٢٠٦/١.

(٧١) ينظر: همع الهوامع: ٢٠٦/١.

(٧٢) ينظر: البحر المحيط: ٤٩/٨، وارتشاف الضرب: ٥٤٩/٢، وهمع الهوامع: ٢٠٦/٢.

(٧٣)ينظر: الجنى الداني ٣٦٢.٣٦١، ومغني اللبيب: ٩٦/١.

(٧٤)الجنى الداني:٣.٦١. وانظر : مغني اللبيب: ٩٨/١ والكشاف ٨١٠/٤، والبحر المحيط ٥٢٣/٨.

(٧٥)الايضاح في شرح المفصل ٥١٣/١، وينظر :٣٥/٢ منه

(٧٦) ينظر: مغني اللبيب: ٩٦/١. ، وشرح بانت سعاد :٢٠.

(٧٧) ينظر: الجنى الداني ٢١٥، ومغني اللبيب: ٨٣/١.

(٧٨) الجنى الداني: ٢١٥.

(٧٩) ينظر: همع الهوامع: ١٣٢/٢، وقد وردت القراءة في الإملاء : ٥٤٩، ومغني اللبيب: ١٢٨.

(٨٠) شرح التسهيل لابن مالك: ٢١٤، وينظر: همع الهوامع: ١٣٢.١٣١/٢.

(٨١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك :٢١٤، وهمع الهوامع: ١٣١/٢.

(٨٢) صحيح البخاري: ٤٧/٧، وصحيح مسلم: ١٣٥/٧.

(٨٣) الجنى الداني: ٣٦٤.

(٨٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣٦٣.

(٨٥) ينظر: مغني اللبيب:١٨٧/١، وهمع الهوامع: ١٣٢/٢.

(٨٦) ينظر: مغني اللبيب: ١٨٦/١.

(٨٧) مجالس ثعلب: ١٢٧/١، والإنصاف: ٢/ ٥٨٦، ومغني اللبيب: ١/ ١٩٢، ونسب لعمر بن أبى ربيعة.

(٨٨) بلا نسبة، وقد ورد في رصف المباني: ٢١٤، والجنى الداني: ٤٥٠.

(٨٩) الكتاب: ٤٥٩/١ ، و همع الهوامع: ٣٩٠/٢.

(٩٠) رصف المباني:٢١٣. ٢١٤ بتصرف.

(٩١) الجنى الداني: ٤٥٠.

(٩٢) مجالس ثعلب: ١٢٧/١.

(٩٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢٣٥، وشرح التسهيل: ١٧٣/٣.

(٩٤) شرح التسهيل: ١٧٣/٣، ومغني اللبيب: ٢٣٥.

(٩٥) ينظر: الكتاب: ١١٥/٣. ١١٦، وشرح التصريح: ٦٦٦/١.

(٩٦) قائله عمرو بن براقة وقد ورد في شرح التصريح: ٦٦٦/١، وهمع الهوامع: ٣٩٠/٢

(٩٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢٣٥.

(٩٨) ينظر: همع الهوامع: ٣٦٢/٢.

(٩٩) ينظر: شرح التسهيل: ١٧٣/٣، ومغني اللبيب: ٢٣٤، وهمع الهوامع : ٣٦٢/٢.

(١٠٠) ينظر: مغني اللبيب: ٢٣٤.

(١٠١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٤.

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) ينظر: مغني اللبيب :٢٧٨ ، وشرح القطر: ٤٢. ٤٣، وهمع الهوامع: ٢١٥/١، ٢٣٦، و ٥٦/٢.

(١٠٤) ينظر: الجامع الصغير: ١٨١.

(١٠٥) الكتاب: ٣١٢/٢.

(١٠٦) ينظر البحر المحيط:٧٥/١ ، ٢٦٥، و ١١/٧، والجنى الداني: ٥٣٨ ، ومغني اللبيب: ٣٦٩، وهمع الهوامع: ١٦٢/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٩٢/٢ . ١٠٩٣.

(١٠٧)الجنى الداني: ٥٣٨.

(١٠٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٥١٣/١، والجنى الداني: ٥٣٩.

(١٠٩) ينظر: البحر المحيط: ١٤٠/٦.

(١١٠) ينظر: الجنى الداني: ٥٣٩.

(١١١) ينظر: حاشية الدسوقي: ٢٨٤/١.

(١١٢) ينظر: شرح القطر: ٤٣، والجامع الصغير: ١٨١.

(١١٣) مغني اللبيب: ٣٦٩، وانظر قول ابن مالك في شرح التسهيل بشرحه: ١٠٢/٤.

(١١٤) ينظر: شرح المفصل: ٤٣/٧ـ٤٤، والتسهيل: ٢٣٦، وارتشاف الضرب: ٥٤٨/٢، وشفاء العليل: ٩٥٢/٣.

(١١٥) نوادر أبي زيد: ٦٢، والخزانة: ٦٣١/٣، والدرر: ٧٤/٢.

(١١٦) ينظر: مغني اللبيب: ٣٣٢/١.

(١١٧) الجنى الداني: ٥٥١.

(١١٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٤٨/٢.

(١١٩) ينظر: مغني اللبيب: ٣٣٢/١.

(١٢٠) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣٢٨/١.

(١٢١) الجنى الداني: ٢٨٧.

(١٢٢) المصدر نفسه: ١٨٦.

(١٢٣المصدر نفسه: ٢١٥.

(١٢٤) المصدر نفسه: ٣٦٤.

(١٢٥) ينظر المصدر نفسه: ٥٥١، وانظر: ارتشاف الضرب: ٥٤٨/٢.

المراجع

١ابو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ، بغداد مطبعة النهضة ، ط/ ١. ١٩٦٦م.

٢. ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ،(ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق الدكتور مصطفى احمد النمَّاس . مطبعة المدني ، مصر ط/١، ١٩٨٧م.

٣. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لأبي عبد الله الحسين بن احمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع مطبعة منير، بغداد (د. ت).

٤. إعرابُ القرآن تأليف الأمام العَّلامة أَبي جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس،(ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعَلَّقَ علية: عبد المنعم خليل إبراهيم بيروت – لبنان ط/ ١، ١٤٢١هـ.٢٠٠١م.

٥. الأم لمحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)،مكتبة الكليات الأزهرية ط/١، ١٩٦٦م.

٦. الأمالي النحوية لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق الدكتور عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة . قطر، الدوحة ، ط/ ١. ١٩٨٦م.

٧ـ إملاء ما مَنَّ به الرحمن لأبى البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) دار الفكر- بيروت ، لبنان ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٨ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لكمال الدين أبي البركات بن الانباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ،١٩٨٧م.

٩. الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق د. موسى بناي العليلي مطبعة العاني – بغداد، ١٩٨٣م.

١٠ـ البحر المحيط لبدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي، دار الكتب ، ط/١ ١٤١٤هـ١٩٩٤م.

١١ . البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بابي حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ عادل احمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض ، دار الفكر – بيروت، ط / ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

١٢. بغية الوعاة للسيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق محمد أبي الفضل ، القاهرة ١٩٦٤– ١٩٦٥م.

١٣. تفسير القرآن العظيم للإمام الجليل الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، بيروت – لبنان، ط / ٦، ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م.

١٤ـ الجامع الصغير في النحو لابن هشام الانصاري ، تحقيق: احمد محمود الهرميل، الناشر مكتبة الخانجي، مطبعة دار التاليف . القاهرة ١٩٨٠م.

١٥. الجنى الداني في حروف المعاني تأليف : حسن بن قاسم المرادي ، (ت٧٤٩هـ)، تحقيق طه محسن، الموصل، ١٩٧٤.١٩٧٥م.
١٦. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لمحمد بن احمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني . القاهرة (د. ت).
١٧. خزانة الأدب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، بولاق، ط/١، ١٢٩٩هـ.
١٨. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مصر ١٩٦٦م.
١٩. الدرر اللوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ)، مطبعة كروستان العلمية، القاهرة، ط/ ٧، ١٣٢٨م.
٢٠. رصف المباني في حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق احمد محمد الخرَّاط مطبعة زيد بن ثابت، دمشق ١٩٧٥م.
٢١. سرُّ صناعة الإعراب تأليف : إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) قدَّمَ له الدكتور : فتحي عبد الرحمن حجازي ، حققهُ وعلَّقَ عليه: احمد فريد احمد دار القلم – دمشق ط/ ٢، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
٢٢–شذرات الذهب في اخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) دار المسيرة، سلسلة ذخائر التراث، بيروت ط/ ٢، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.
٢٣. شرح بانت سعاد لأبي البركات ابن الانباري ، تحقيق الدكتور رشيد العبيدي (رحمه الله)، منشور في مجلة الآداب . جامعة بغداد ١٩٧٣م.
٢٤. شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي(ت٦٧٢ هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر مصر ط/ ١. ١٩٩٠م.
٢٥. شرح التصريح على التوضيح للشيخ الإمام العالم العلامة الهمام خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو، وبهامشهِ حاشيةُ العلامة المتقن الألمعي المتفنن الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت).
٢٦. شرح ديوان زهير لأبي العباس احمد بن يحيى الشيباني (ثعلب) (ت ٣٩١ هـ)، دار الكتب المصرية، ١٩٦٤ م.
٢٧. شرح الرضي على الكافية لرضي الدين محمد بن الحسين الاستربادي (ت ٦٨٦ هـ) طبعتان: الاولى طبعة دار الكتب العلمية بيروت (د.ت)، والثانية بتحقيق يوسف حسن عمر مطبوعات قاريونس (د. ت).
٢٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ط/١٤، ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م.
٢٩. شرح قطر الندّى وبل الصَّدى تصنيف : أبي محمد عبد الله بن جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ط/٧، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م.

٣٠ـ شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي ـ القاهرة. (د.ت).
٣١ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠هـ) تحقيق : الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاني المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ط/ ١. ١٩٨٦م.
٣٢. صحيح البخاري، مطبعة البابي الحلبي ١٣٧٧م.
٣٣. صحيح مسلم بن الحجاج ، القاهرة ١٩٦٠م.
٣٤. غاية النهاية في طبقات القراء عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، نسخة مصورة عن الطبعة الاولى، ١٩٣٢.
٣٥. الكافية في النحو تأليف الأمام جمال الدين أبي عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي ، (٥٧٠هـ ـ ٦٤٦هـ) ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٣٦. الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ (سيبويه)، علقَ علية ووضع حواشيه وفهارسهُ د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٣٧. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف : أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٩٧ـ ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط /٣، ١٩٧١م.
٣٨. كشف الظنون لحاجي خليفة مصطفى جلبي ، مكتبة المثنى، بغداد (د. ت).
٣٩. الكوكب الدري لجمال الدين الأسنوي (ت ٧٧٢هـ) تحقيق الدكتور محمد حسن عواد، دار عمان للنشر والتوزيع، الأردن ـ عمان، ط / ١. ١٩٨٥م.
٤٠. مجالس ثعلب لأحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون،دار المعارف، مصر، ١٩٤٨م.
٤١ . معاني القرآن لابن زكريا يحيي بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب ـ بيروت، ط/٢، ١٩٨٠م.
٤٢ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب طبعتان الأولى : قدَّم لها ووضع حواشيها وفهارسها حسن محمد، اشرف عليها وراجعها د. إميل بديع يعقوب، ط/١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م، الثانية : تحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرين، دار الفكر– بيروت، ط/ ٦،١٩٨٥م.
٤٣. المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق : محمود عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت (د. ت).
٤٤. نوادر أبي زيد الانصاري تحقيق سعيد الشرتوني، بيروت، ١٣٨٧هـ.
٤٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تاليف : الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط /١، ١٤٠٠هـ –١٩٨٠م، والثانية تحقيق احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ط/٢، ٢٠٠٦م.